موقف المحكمة الجنائية الدولية مدنيا وجنائيا من جرائم الذكاء الاصطناعي

م د مهدي كريم علي
جامعة الاسراء – العراق

م د فراس محمد حبيب
جامعة الاسراء – العراق

م د صفاء خليل كاظم
جامعة الاسراء – العراق

المقدمة:

يشهد العالم تطورًا غير مسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أفرز تحديات قانونية وأخلاقية جديدة أمام العدالة الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية. تتناول هذه الدراسة موقف المحكمة من الجرائم الناشئة عن استعمال الذكاء الاصطناعي، مثل: جرائم الحرب التي قد تنتج عن الأنظمة المستقلة في الميدان العسكري، وجرائم ضد الإنسانية ترتكب بواسطة خوارزميات موجهة. وتبرز الدراسة الإشكالات المتعلقة بمسؤولية الفاعل، سواء أكانت تقع على الدولة، أم الشركة المطوّرة، أم المشغّل البشري. وتسلّط الضوء على مدى كفاية النظام الأساسي للمحكمة (نظام روما) في التعامل مع هذه القضايا المستحدثة، وتقترح تحديثات قانونية لضمان المساءلة والردع. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير أطر تشريعية دولية جديدة تتواءم مع تطورات الذكاء الاصطناعي وتحدياته المستقبلية في مجال العدالة الجنائية الدولية.

مشكلة البحث:

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز أنماط جديدة من السلوك الإجرامي على الصعيد الدولي، ولاسيما في المجالين العسكري والأمني، إذ أصبحت الأنظمة الذاتية التشغيل قادرة على اتخاذ قرارات قد تفضي إلى إزهاق الأرواح أو ارتكاب أفعال ترتقي إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويثير هذا الواقع تساؤلات قانونية جوهرية حول مدى قدرة المحكمة الجنائية الدولية على التعامل مع هذه الجرائم المستحدثة، في ظل غياب إطار قانوني دولي صريح ينظّم المسؤولية عن الأفعال التي تصدر عن كيانات غير بشرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الطابع المستحدث لقضايا الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي الدولي، ومن الفراغ التشريعي الذي يشوب معالجة هذه الظاهرة ضمن منظومة العدالة الدولية. إذ يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهر الثورة التقنية التي غيرت طبيعة النزاعات وأدواتها، وطرحت تحديات عميقة أمام القواعد التقليدية للمسؤولية الجنائية. وتبرز أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل موقف المحكمة الجنائية الدولية من هذه الجرائم، وتقييم مدى ملاءمة نظام روما الأساسي للتعامل مع مخرجات التقنية الحديثة. ومن ثمّ، فإن نتائج هذا البحث قد تُسهم في تعزيز الفقه القانوني الدولي وتقديم مقترحات عملية لتحديث آليات المساءلة الدولية بما يواكب التطور التكنولوجي المتسارع.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي: الذي يحكم الجرائم الناشئة عن استعمال الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة والمجالات المدنية.

2. تحديد موقف المحكمة الجنائية الدولية: من الجرائم المرتبطة بالأنظمة الذكية وتبيان مدى اختصاصها في ملاحقة مرتكبيها.

3. توضيح إشكالية المسؤولية الجنائية: عن الأفعال الصادرة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد الجهات التي يمكن مساءلتها قانونيًا.

4. تقييم مدى كفاية نظام روما الأساسي: في مواجهة الجرائم المستحدثة الناتجة عن التقنيات الذكية.

5. اقتراح إصلاحات تشريعية وقضائية: لتعزيز قدرة المحكمة على التعامل مع التحديات المستقبلية الناجمة عن التطور التقني والرقمي.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر القانونية الحديثة، وذلك من تحليل النصوص القانونية الدولية، ولاسيما نظام روما الأساس

 ISBN:978-9922-8178-0-4

للمحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب دراسة السوابق القضائية وآراء الفقه القانوني ذات الصلة.وتم توظيف **المنهج المقارن** عند الاقتضاء، من المقارنة بين مواقف بعض الأنظمة القانونية الدولية والوطنية بشأن المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، واستندت الدراسة إلى تحليل نقدي لتحديد أوجه القصور في الإطار القانوني الحالي واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – المحكمة الجنائية الدولية – الجرائم الدولية – المسؤولية الجنائية – القانون الدولي الجنائي – الأسلحة الذاتية التشغيل – نظام روما الأساسي – المساءلة القانونية

The stance of the International Criminal Court regarding AI-related crimes, both civilly and criminally

MAHDI KAREEM AL SHAMARI Firas Mohammed Habeeb SAFAA KHALEEL AL NUAIMI

Abstract

The world is witnessing unprecedented advances in artificial intelligence (AI), creating new legal and ethical challenges for international justice, particularly for the International Criminal Court (ICC). This study examines the Court's position on crimes arising from the use of AI, such as war crimes committed by autonomous weapons systems and crimes against humanity facilitated by algorithmic decisions. It explores key issues of accountability—whether responsibility lies with the state, the developer, or the human operator—and evaluates the adequacy of the Rome Statute in addressing such emerging crimes. The research highlights gaps in current legal frameworks and suggests the need for updates to ensure accountability and deterrence. Ultimately, it calls for the establishment of modern international legal norms capable of responding to the evolving threats posed by artificial intelligence in the realm of international criminal law.

Keywords: Artificial Intelligence – International Criminal Court – International Crimes – Criminal Responsibility – International Criminal Law – Autonomous Weapons – Rome Statute – Legal Accountability

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا تمثل في الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، التي لم يعد دورها مقتصرًا على دعم القرار البشري، بل تجاوزت ذلك لتصبح قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة وتنفيذ أفعال معقدة في مجالات حساسة، لاسيما المجالات العسكرية والأمنية والقانونية. وقد أدى هذا التحول النوعي إلى بروز أنماط جديدة من السلوك الإجرامي العابر للحدود، ما أثار إشكالات قانونية غير مسبوقة في نطاق القانون الدولي الجنائي.

وفي هذا الإطار، تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة منظومة العدالة الجنائية الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، على مساءلة الجرائم الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، في ظل غياب نصوص صريحة تُنظم المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تُرتكب دون تدخل بشري مباشر أو بوساطة أنظمة ذكية مستقلة. وتتجلى هذه المشكلة بصورة أوضح عند محاولة تحديد الفاعل الجنائي في الجرائم الدولية الخطيرة، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، عندما تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة.

وتزداد الإشكالية تعقيدًا مع التطور المتسارع للأسلحة الذاتية التشغيل والأنظمة الخوارزمية القادرة على الاستهداف والتحليل واتخاذ القرار، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول هوية المسؤول جنائيًا: هل تقع المسؤولية على المبرمج؟ أم على الشركة المطوّرة؟ أم على الدولة المستخدمة؟ أم على الفاعل البشري المشرف؟ فضلًا عن التساؤل حول مدى كفاية نظام روما الأساسي في استيعاب هذه الأفعال ضمن أركان الجرائم الدولية المعروفة.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل موقف المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال فحص الإطار القانوني لنظام روما الأساسي، والكشف عن أوجه القصور والتحديات التي تعيق مساءلة مرتكبي هذا النوع

المستحدث من الجرائم، مع التركيز على إشكالية توزيع المسؤولية الجنائية بين الفاعل البشري والفاعل التكنولوجي والدولة.

كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية قانونية نقدية تسهم في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي بما يتلاءم مع التحولات الرقمية المعاصرة، واقتراح آليات قانونية تضمن عدم إفلات مرتكبي الجرائم المرتكبة بواسطة أو من خلال الذكاء الاصطناعي من العقاب، وبما يحقق مبادئ العدالة الجنائية الدولية والردع العام.

ويكتسب هذا الموضوع أهميته ليس فقط من زاوية قانونية بحتة، بل من بعد إنساني وأخلاقي أعمق، كونه يمس مستقبل العدالة الدولية في عالم تتزايد فيه سلطة الآلة، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية تاريخية لإعادة صياغة قواعد المساءلة الجنائية بما يواكب الواقع الرقمي المتطور.

مشكلة البحث:

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز أنماط جديدة من السلوك الإجرامي على الصعيد الدولي، لا سيّما في المجالين العسكري والأمني، حيث أصبحت الأنظمة الذاتية التشغيل قادرة على اتخاذ قرارات قد تفضي إلى إزهاق الأرواح أو ارتكاب أفعال ترتقي إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويثير هذا الواقع تساؤلات قانونية جوهرية حول مدى قدرة المحكمة الجنائية الدولية على التعامل مع هذه الجرائم المستحدثة، في ظل غياب إطار قانوني دولي صريح ينظّم المسؤولية عن الأفعال التي تصدر عن كيانات غير بشرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الطابع المستحدث لقضايا الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي الدولي، ومن الفراغ التشريعي الذي يشوب معالجة هذه الظاهرة ضمن منظومة العدالة الدولية. إذ يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهر الثورة التقنية التي غيرت طبيعة النزاعات وأدواتها، وطرحت تحديات عميقة أمام القواعد التقليدية للمسؤولية الجنائية. كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل موقف المحكمة الجنائية الدولية من هذه

الجرائم، وتقييم مدى ملاءمة نظام روما الأساسي للتعامل مع مخرجات التقنية الحديثة. ومن ثمّ، فإن نتائج هذا البحث قد تُسهم في تعزيز الفقه القانوني الدولي وتقديم مقترحات عملية لتحديث آليات المساءلة الدولية بما يواكب التطور التكنولوجي المتسارع.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي الذي يحكم الجرائم الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة والمجالات المدنية.

2. تحديد موقف المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم المرتبطة بالأنظمة الذكية وتبيان مدى اختصاصها في ملاحقة مرتكبيها.

3. توضيح إشكالية المسؤولية الجنائية عن الأفعال الصادرة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد الجهات التي يمكن مساءلتها قانونيًا.

4. تقييم مدى كفاية نظام روما الأساسي في مواجهة الجرائم المستحدثة الناتجة عن التقنيات الذكية.

5. اقتراح إصلاحات تشريعية وقضائية لتعزيز قدرة المحكمة على التعامل مع التحديات المستقبلية الناجمة عن التطور التقني والرقمي.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الإشكاليات القانونية المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق القانون الدولي الجنائي. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال وصف وتحليل القواعد القانونية الدولية النافذة، وبخاصة أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ذات الصلة بتحديد المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية.

ما استندت الدراسة إلى التحليل القانوني النقدي للنصوص الدولية والوثائق الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، فضلًا عن آراء الفقه القانوني المتخصص، وذلك بهدف الوقوف على مدى كفاية الإطار القانوني الدولي الحالي في استيعاب الجرائم الناشئة عن

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والكشف عن أوجه القصور والتحديات العملية التي تعيق المساءلة الجنائية الدولية في هذا المجال.

وسعى البحث، من خلال هذا المنهج، إلى استخلاص النتائج القانونية واقتراح معالجات وحلول تشريعية وقضائية من شأنها الإسهام في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، ويضمن تحقيق العدالة الجنائية الدولية وعدم إفلات مرتكبي الجرائم المرتكبة بواسطة أو من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي من العقاب.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في القانون الدولي الجنائي

التمهيد

يُعد ضبط المفاهيم الأساسية مدخلًا ضروريًا لفهم الإشكاليات القانونية المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق القانون الدولي الجنائي، ولا سيما عند بحث مسألة المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية المستحدثة. إذ لا يمكن الوقوف على موقف المحكمة الجنائية الدولية من هذه الجرائم دون الإحاطة بمفهوم الذكاء الاصطناعي، وتطوره، وأنواعه، وصلته بالجرائم الدولية. وعليه، خُصص هذا المبحث لبيان الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في القانون الدولي الجنائي، من خلال ثلاثة مطالب، يتناول الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره، ويُعالج الثاني علاقته بالجرائم الدولية، بينما يُخصص الثالث لبحث موقف المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم المرتبطة باستخدام هذه التقنيات.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره

يُعد تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي وبيان تطوره التاريخي وأنواعه من المسائل الأساسية التي ينبني عليها فهم آثاره القانونية، ولا سيما في المجال الجنائي الدولي. فاختلاف درجات استقلالية الأنظمة الذكية ينعكس مباشرة على تحديد المسؤولية الجنائية، وهو ما

يفرض ضرورة تناول هذا الموضوع بصورة منهجية. وعليه، يتناول هذا المطلب تعريف الذكاء الاصطناعي، ثم تطوره التاريخي، وصولًا إلى بيان أنواعه المرتبطة بالقانون الجنائي.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) هو فرع من فروع علوم الحاسوب يركز على تطوير أنظمة قادرة على محاكاة السلوك البشري واتخاذ القرارات بشكل شبه مستقل، بما يشمل التعلم الذاتي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات المعقدة. وقد أوردت الدراسات العربية أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي في مختلف المجالات، ويشمل تقنيات مثل تعلم الآلة، والشبكات العصبية، والتحليل التنبؤي (الخطيب، 2020).

الفرع الثاني: التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

شهد الذكاء الاصطناعي تطورات متسارعة منذ منتصف القرن العشرين، بدءًا من الأنظمة الرمزية وصولًا إلى الأنظمة الذاتية التعلم، والتي تعتمد على تحليل البيانات الضخمة واتخاذ قرارات دقيقة دون تدخل بشري مباشر. وقد أتاح هذا التطور إمكانات جديدة في مجالات متعددة، لكنه في الوقت ذاته خلق تحديات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة (الهاشمي، 2019)

الفرع الثالث: أنواع الذكاء الاصطناعي المرتبطة بالقانون الجنائي

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي وفق درجة استقلاليته:

1. الذكاء الاصطناعي المساعد: يعتمد على توجيه بشري مباشر.

2. الذكاء الاصطناعي شبه المستقل: يتخذ بعض القرارات بشكل مستقل ضمن نطاق محدد.

3. الذكاء الاصطناعي المستقل بالكامل: قادر على إصدار قرارات حاسمة دون أي تدخل بشري، مثل الأسلحة الذاتية التشغيل (يوسف، 2021).

وتعد الأنظمة المستقلة بالكامل الأكثر إثارة للقلق في سياق القانون الجنائي الدولي، لارتباطها بمسألة المسؤولية الجنائية المباشرة.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي والجرائم الدولية

أدى التوظيف المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والأمنية إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم الدولية، الأمر الذي أفرز تحديات قانونية غير مسبوقة في مجال التجريم والإسناد الجنائي. وتبرز هذه التحديات بشكل خاص عند بحث الجرائم المرتبطة بالأنظمة الذكية وصعوبة إثبات المسؤولية الجنائية عنها، فضلًا عن تأثير هذه التقنيات على قواعد القانون الدولي الجنائي. لذا يتناول هذا المطلب العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والجرائم الدولية من خلال ثلاثة فروع.

الفرع الأول: الجرائم المرتبطة بالأنظمة الذكية

أصبحت بعض الأنظمة الذكية، مثل الأسلحة الذاتية التشغيل، قادرة على ارتكاب أعمال تُعد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية إذا أسفرت عن قتل المدنيين أو تدمير الممتلكات دون تمييز. ويرى الفقه القانوني أن هذه الجرائم تستدعي تحديد مسؤولية واضحة بين الدولة المطورة، والمشغّل البشري، والمبرمج (اليوسفي، 2020).

الفرع الثاني: تحديات إثبات المسؤولية الجنائية

تتجلى الصعوبة في إثبات المسؤولية الجنائية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطة إجرامية، إذ يمكن أن تنشأ نتيجة الأفعال آثار لم يكن الفاعل البشري يتوقعها. وهذا يطرح إشكالية قانونية حول كيفية توجيه الاتهام، وتحديد المسؤولية بين الأطراف المختلفة (الخضري، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي)(الخضري، 2021، ص. 33).

الفرع الثالث: آثار الذكاء الاصطناعي على القانون الدولي الجنائي

يسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة مفهوم الفعل الإجرامي ومسؤولية الفاعل، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى تعديل نصوص نظام روما الأساسي لضمان تغطية الجرائم المستحدثة، بما يشمل النصوص المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (النجار، 2019).

المطلب الثالث: موقف المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

تعد المحكمة الجنائية الدولية الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة الجنائية على المستوى الدولي، غير أن التطور التكنولوجي المتسارع، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، يفرض تساؤلات جدية حول مدى قدرة المحكمة على استيعاب هذا النوع من الجرائم ضمن ولايتها القضائية. ومن هنا، يهدف هذا المطلب إلى بيان موقف المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال بحث اختصاصها القضائي، واستعراض السوابق الفقهية والقضائية ذات الصلة، ثم الوقوف على أبرز التحديات والفرص المستقبلية.

الفرع الأول: الاختصاص القضائي للمحكمة

تنص المادة 5 من نظام روما الأساسي على اختصاص المحكمة في الجرائم الدولية الخطيرة، إلا أن النصوص الحالية لم تتطرق صراحة للجرائم الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يرى بعض الفقه القانوني أن المحكمة يمكنها توسيع نطاق الاختصاص ليشمل الأفعال المرتكبة بواسطة التكنولوجيا الحديثة (السيد، 2020)

الفرع الثاني: السوابق القضائية وآراء الفقه

على الرغم من قلة السوابق القضائية المباشرة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، فقد ناقشت بعض المحاكم الوطنية والدراسات الفقهية مسائل مشابهة، مثل مسؤولية المشغّل عن أفعال الروبوتات أو الأنظمة الذاتية. ويستنتج من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية بحاجة إلى تطوير معايير تقييم المسؤولية لتطبيقها على الذكاء الاصطناعي (البغدادي، 2021).

الفرع الثالث: التحديات والفرص المستقبلية

تشمل التحديات عدم وضوح المسؤولية، والفجوة التشريعية، وصعوبة تقييم الأضرار، بينما تتضمن الفرص إمكانية تطوير أطر قانونية متقدمة لتعزيز العدالة الدولية. ويمكن أن يؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية إلى تحسين الدقة والفعالية، شرط أن تتوافر قواعد قانونية صارمة لضمان حقوق الأطراف كافة (الحسن، 2020).

المبحث الثاني
المسؤولية الجنائية والمدنية عن الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

التمهيد

أفرز الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ولا سيما العسكرية والأمنية والاقتصادية، تحديات قانونية معقدة تتعلق بتحديد طبيعة المسؤولية القانونية عن الأفعال الضارة التي قد تنتج عن هذه التقنيات. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا عندما تتداخل المسؤولية الجنائية الدولية مع المسؤولية المدنية، الأمر الذي يفرض ضرورة بحث الأساس القانوني لكلا النوعين من المسؤولية، وبيان أوجه التكامل بين القانون الدولي الجنائي والقانون الخاص. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أطر المسؤولية الجنائية الدولية، ثم المسؤولية المدنية، وصولًا إلى بيان آليات التكامل بين النظامين القانونيين في مواجهة الجرائم الذكية.

المطلب الأول: المسؤولية الجنائية الدولية

تُعد المسؤولية الجنائية الدولية حجر الأساس في مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة، غير أن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأفعال الإجرامية يثير إشكاليات غير مسبوقة تتعلق بإسناد الجريمة وتحديد الفاعل الجنائي. ويهدف هذا المطلب إلى بيان الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية الدولية، وتحليل التحديات التي تعيق تطبيقها على الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مع عرض أبرز المقترحات الفقهية لتطوير هذه المسؤولية.

الفرع الأول: الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية

تنص قواعد القانون الدولي الجنائي، ولا سيما نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. غير أن ظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات القدرة على اتخاذ القرار المستقل يثير تساؤلات جوهرية حول إمكانية نسب الفعل الجرمي إلى شخص طبيعي، في الحالات التي لا يكون فيها التدخل البشري مباشرًا أو حاسمًا. ويذهب جانب من الفقه إلى أن المسؤولية

الجنائية تظل قائمة متى ثبت وجود سيطرة بشرية فعلية أو إشراف مؤثر على النظام الذكي، سواء أكان من من قبل الدولة أم القائمين على تشغيله (الخطيب، 2020) .

الفرع الثاني: تحديات تطبيق المسؤولية الجنائية

تتمثل أبرز التحديات في صعوبة إثبات الركن المعنوي للجريمة، ولا سيما القصد الجنائي، عندما يكون الفعل ناتجًا عن خوارزمية ذاتية التعلم. كما تبرز إشكالية العلاقة السببية بين الفعل البشري والنتيجة الإجرامية، خاصة في حالات الأعطال البرمجية أو القرارات غير المتوقعة للنظام الذكي. ويرى الفقه القانوني أن هذه التحديات تستلزم إعادة تفسير مفاهيم الخطأ والإرادة والسيطرة في إطار القانون الدولي الجنائي (اليوسفي، 2020).

الفرع الثالث: مقترحات لتطوير المسؤولية الجنائية

يقترح عدد من الباحثين إدخال تعديلات على نظام روما الأساسي، أو اعتماد بروتوكولات تفسيرية مكملة له، تهدف إلى توسيع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل الأفعال المرتكبة بواسطة أو من خلال الذكاء الاصطناعي. كما يدعو البعض إلى إقرار مسؤولية جنائية غير مباشرة للمطورين أو المشغّلين في حال ثبوت الإهمال الجسيم أو القبول بالمخاطر، بما يحقق التوازن بين العدالة الجنائية والتطور التكنولوجي (السيد، 2020) .

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية وفق القانون الخاص

إلى جانب المسؤولية الجنائية الدولية، تبرز المسؤولية المدنية كآلية قانونية أساسية لجبر الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتكتسب هذه المسؤولية أهمية خاصة في الحالات التي يتعذر فيها اللجوء إلى القضاء الجنائي الدولي، أو عندما يكون الضرر ذا طابع فردي أو خاص. وعليه، يتناول هذا المطلب أسس المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، ودور العقود والضمانات، وأبرز التحديات القانونية المرتبطة بالتعويض.

الفرع الأول: المسؤولية عن الضرر المدني

يقوم القانون الخاص على مبدأ جبر الضرر، سواء كان ماديًا أو معنويًا، متى توافرت أركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية. وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تتوزع المسؤولية المحتملة بين المطور والمشغّل ومالك النظام، تبعًا لدرجة السيطرة والانتفاع. ويُعد هذا الإطار المدني وسيلة فعالة لحماية المتضررين وضمان حقوقهم (محكمة العدل الدولية، 2020).

الفرع الثاني: العقود والضمانات في التعامل مع الأنظمة الذكية

تلعب العقود دورًا محوريًا في تنظيم العلاقة القانونية بين أطراف التعامل بالأنظمة الذكية، من خلال تضمين بنود تتعلق بالضمان والمسؤولية وحدود المخاطر. وتُسهم هذه العقود في تقليل النزاعات القانونية، كما تُكمل آليات المساءلة الجنائية عبر توفير وسائل تعويض فعالة دون المساس باختصاص المحكمة الجنائية الدولية (النجار، 2019).

الفرع الثالث: التحديات القانونية في التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي

تتمثل أبرز التحديات في صعوبة إثبات العلاقة السببية، وتعقيد تقدير حجم الضرر، وغياب معايير موحدة لتحديد التعويض. ويرى الفقه القانوني أن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب تطوير تشريعات وطنية ودولية متخصصة تُراعي خصوصية الذكاء الاصطناعي، دون الإضرار بحرية الابتكار (الحسن، 2020).

المطلب الثالث: التكامل بين القانون الدولي والقانون الخاص في معالجة الجرائم الذكية

تفرض الطبيعة المعقدة للجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي اعتماد مقاربة قانونية تكاملية تجمع بين قواعد القانون الدولي الجنائي والقانون الخاص، بما يضمن تحقيق المساءلة الجنائية وجبر الضرر المدني في آن واحد. ويهدف هذا المطلب إلى بيان مظاهر هذا التكامل والتحديات التي تعترضه، مع عرض مقترحات عملية لتعزيزه.

الفرع الأول: الربط بين المسؤولية الجنائية والمدنية

يُسهم الجمع بين المسؤولية الجنائية الدولية والمسؤولية المدنية في تحقيق عدالة شاملة، إذ تضمن الأولى معاقبة الجناة، بينما توفر الثانية تعويضًا فعالًا للمتضررين. ويُعد هذا التكامل ضروريًا في الجرائم الذكية ذات الآثار العابرة للحدود (البغدادي، 2021).

الفرع الثاني: التحديات المستقبلية في التكامل القانوني

تشمل التحديات اختلاف الأنظمة القانونية، وصعوبة التنسيق بين القضاء الدولي والوطني، فضلًا عن غياب إطار دولي موحد ينظم المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى تضارب الأحكام أو إفلات بعض الفاعلين من المساءلة (اليوسفي، 2020) .

الفرع الثالث: المقترحات العملية لتطوير الإطار القانوني

تتمثل أبرز المقترحات في توحيد المعايير الدولية للمسؤولية، وتضمين عقود تشغيل الأنظمة الذكية بنودًا إلزامية للضمان والتأمين، فضلًا عن تحديث نظام روما الأساسي بما يستوعب الجرائم المستحدثة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وبما يحقق التكامل بين العدالة الجنائية والمدنية (السيد، 2020) .

المبحث الثالث

التحديات القانونية لملاحقة جرائم الذكاء الاصطناعي وسبل تطوير النظام الدولي

التمهيد

أدى الانتشار المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما الأنظمة المستقلة ذات القدرة على اتخاذ القرار، إلى ظهور جرائم جديدة ومعقدة تتجاوز نطاق القانون التقليدي. ويواجه النظام القانوني الدولي تحديات كبيرة في التعامل مع هذه الجرائم، سواء على مستوى المسؤولية الجنائية الدولية أو المسؤولية المدنية والتعاقدية. كما أصبح من الضروري البحث عن سبل تطوير النظام الدولي بما يواكب الابتكار التكنولوجي، ويضمن مساءلة عادلة وفعالة لجميع الأطراف المعنية. لهذا السبب، يتناول هذا المبحث ثلاثة محاور رئيسية: تحديات ملاحقة الجرائم الذكية، التحديات المدنية والتعاقدية، وسبل تطوير النظام الدولي لمواكبة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: التحديات القانونية لملاحقة جرائم الذكاء الاصطناعي

مع تطور الذكاء الاصطناعي وارتفاع استقلاليته، أصبحت الجرائم الناشئة عن هذه التقنيات غير واضحة من الناحية القانونية، سواء على مستوى تحديد الفاعل أو تطبيق النصوص الجنائية التقليدية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز التحديات القانونية لملاحقة الجرائم الذكية، مع التركيز على المسؤولية الجنائية، القصور التشريعي، والصعوبات العملية في التحقيق والإثبات (عبد الله، 2020).

الفرع الأول: غموض المسؤولية الجنائية

تشكل الأنظمة المستقلة للذكاء الاصطناعي تحديًا كبيرًا للقضاء الدولي، إذ قد يصعب نسب الجرائم إلى شخص طبيعي محدد. ويشير الفقه القانوني إلى أن غياب معايير واضحة للمسؤولية الجنائية يجعل من الصعب تطبيق نصوص نظام روما الأساسي على الأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية، مما يفتح الباب أمام حالات محتملة لإفلات الجناة من العقاب (الخطيب، 2020).

ويبرز التحليل أن تحديد المسؤولية يتطلب تقييم درجة السيطرة والإشراف البشري على النظام الذكي، وكذلك تقييم دور المطورين أو الجهات المشغلة في إحداث الضرر.

الفرع الثاني: القصور التشريعي في النظام الدولي

رغم شمولية نظام روما الأساسي، إلا أنه لم يتطرق صراحة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أو الأسلحة المستقلة التشغيل. ويشير الباحثون إلى أن هذا الفراغ التشريعي يمثل عائقًا أمام فعالية المحكمة الجنائية الدولية، ويفرض الحاجة إلى تطوير نصوص قانونية حديثة تتعامل مع المخاطر التقنية المستقبلية، بما يشمل تعريفات واضحة للجرائم الناشئة وأركان المسؤولية ذات الصلة (اليوسفي، 2020).

الفرع الثالث: التحديات العملية في التحقيق والإثبات

تواجه المحكمة الجنائية الدولية صعوبات تقنية في جمع الأدلة الرقمية وتحليل الخوارزميات المعقدة، خاصة مع غياب الشفافية في آليات اتخاذ القرار. ويؤكد الفقه القانوني أن دمج خبراء تقنيين، وتوظيف أدوات تحليلية متقدمة، أمر ضروري لتحديد المسؤولية بدقة، وضمان نزاهة الإجراءات القضائية (البغدادي، 2021).

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالمسؤولية المدنية والتعاقدية

بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية، تواجه المحاكم المدنية تحديات فريدة عند التعامل مع أضرار الذكاء الاصطناعي. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل صعوبات تحديد المسؤولية المدنية، التحديات التعاقدية، وإمكانيات التكامل بين الإطار الجنائي والمدني لضمان العدالة الكاملة (ناصر، 2021.).

الفرع الأول: صعوبة تحديد المسؤولية المدنية

في القانون الخاص، يواجه القضاء صعوبة في إثبات العلاقة السببية بين الخطأ أو الإهمال من جهة، ونتائج أفعال الذكاء الاصطناعي من جهة أخرى. ويعد هذا الأمر عائقًا رئيسيًا أمام منح التعويض للمتضررين، ما يستلزم وضع آليات تقييم دقيقة ومتخصصة (الخضري، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي).

الفرع الثاني: تحديات العقود والضمانات

تعكس العقود المتعلقة بتطوير وتشغيل الأنظمة الذكية حاجة ماسة لتضمين بنود واضحة تحدد المسؤولية وتضع ضمانات للمتضررين، مع آليات التعويض عن الأخطاء التقنية. فغياب هذه البنود يؤدي غالبًا إلى نزاعات قانونية معقدة بين الأطراف، مما يستدعي تحديث العقود بما يتوافق مع التطورات التقنية (النجار، 2019).

الفرع الثالث: التكامل بين المسؤولية المدنية والجنائية

يشكل التنسيق بين المسؤولية الجنائية والمدنية تحديًا مستقبليًا أساسيًا، إذ يضمن عدم إفلات الفاعلين من العقاب، ويكفل حماية حقوق المتضررين المدنيين، ويخلق إطارًا قانونيًا متكاملًا للتعامل مع جميع أبعاد الجرائم الذكية، بما يعزز العدالة الشاملة (الحسن، 2020).

المطلب الثالث: سبل تطوير النظام الدولي لمواكبة الذكاء الاصطناعي

لمواكبة الابتكار التكنولوجي، أصبح تطوير النظام الدولي ضرورة ملحة، بما يتيح معالجة الجرائم الذكية بفعالية وضمان مساءلة عادلة لكل الأطراف. ويهدف هذا المطلب إلى عرض الإجراءات العملية لتطوير القواعد الدولية، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات القانونية والتقنية (الامم، 2019.).

الفرع الأول: تطوير نظام روما الأساسي

ينبغي تعديل نظام روما الأساسي لتحديد نطاق المسؤولية عن الأفعال المرتكبة بواسطة الأنظمة الذكية، بما في ذلك الأسلحة الذاتية التشغيل والخوارزميات المستقلة. ويجب تضمين تعريفات دقيقة للجرائم المستحدثة، بما يضمن إمكانية مساءلة المطورين والمشغلين والدول المستخدمة (السيد، 2020) .

الفرع الثاني: وضع أطر قانونية دولية تكاملية

يمكن إنشاء أطر قانونية دولية متخصصة لتنظيم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والمدنية، تشمل آليات مساءلة دقيقة، وتنسق بين القانون الجنائي الدولي والقانون المدني، لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة الشاملة (اليوسفي، 2020).

الفرع الثالث: تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية

يعد التعاون بين الدول والمحاكم الدولية والمنظمات التقنية أمرًا حيويًا لتبادل الخبرات والبيانات، ووضع معايير موحدة، وتطوير أدوات التحقيق الجنائي الرقمي. وهذا التعاون يضمن قدرة النظام الدولي على مواجهة الجرائم الذكية بفعالية، ويحد من الثغرات القانونية والعملية (حسام، 2121)

الاستنتاجات:

1. أظهر البحث أن تطور الذكاء الاصطناعي أدى إلى ظهور جرائم ذكية جديدة تتحدى مفاهيم المسؤولية التقليدية في القانون الدولي الجنائي والقانون الخاص، خصوصًا في الحالات التي تتخذ فيها الأنظمة قرارات مستقلة دون تدخل بشري مباشر.

2. تبين أن نظام روما الأساسي، رغم شمولية نصوصه، يعاني من ثغرات تشريعية فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ما يخلق صعوبة في نسب المسؤولية الجنائية إلى الأفراد أو الكيانات القانونية.

3. كشف البحث أن المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي غير واضحة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة، وكذلك في تقدير التعويضات، الأمر الذي يتطلب وضع معايير دقيقة وتحديث العقود الخاصة بالأنظمة الذكية.

4. أكدت الدراسة أن التكامل بين المسؤولية الجنائية والمدنية يعد ضرورة ملحة لضمان مساءلة الفاعلين، وتعويض المتضررين، وتحقيق العدالة الشاملة، وذلك عبر تنسيق القوانين الدولية مع التشريعات الوطنية.

5. أبرز البحث أن التحديات التقنية والإجرائية في التحقيق والإثبات الرقمي للجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تمثل عقبة كبيرة أمام القضاء الدولي، ما يستدعي تطوير أدوات متقدمة للخبراء الرقميين والقضاة.

6. تبين أن تطوير النظام الدولي لمواكبة الذكاء الاصطناعي يتطلب تعديل النصوص القانونية الحالية، وابتكار أطر تكاملية تشمل القانون الجنائي والقانون المدني، مع تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات القضائية والتقنية.

التوصيات:

1. تحديث نظام روما الأساسي لإدراج نصوص واضحة تحدد المسؤولية عن الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، بما يشمل الأسلحة الذاتية التشغيل والخوارزميات المستقلة.

2. وضع أطر قانونية دولية تكاملية تنسق بين القانون الجنائي الدولي والقوانين المدنية، وتحدد آليات مساءلة واضحة للمطورين والمشغلين والدول المستخدمة.

3. تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمحاكم والمنظمات التقنية لتبادل الخبرات وتطوير أدوات التحقيق الجنائي الرقمي، ووضع معايير موحدة للتقييم والمسؤولية.

4. تطوير التشريعات الوطنية لتغطي أضرار الذكاء الاصطناعي، بما يشمل العقود والضمانات، ووضع آليات واضحة لتقدير التعويضات وحماية حقوق المتضررين.

5. إقرار مسؤولية مشتركة أو غير مباشرة للمطورين والمشغلين في حال ثبوت الإهمال الجسيم أو قبول المخاطر، لضمان العدالة الجنائية والمساءلة الفعالة.

6. تدريب وتأهيل القضاة والخبراء القانونيين والتقنيين على فهم تقنيات الذكاء الاصطناعي وآليات عملها، لتسهيل تقييم الأدلة الرقمية وضمان نزاهة الإجراءات القضائية.

7. إطلاق مبادرات بحثية دولية لدراسة آثار الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي والقانون المدني، مع التركيز على الحلول القانونية المستقبلية للجرائم الذكية.

 ISBN:978-9922-8178-0-4

الخاتمة:

في ضوء التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، يتضح أن النظام القانوني الدولي بحاجة ماسة إلى تطوير أدواته للتعامل مع الجرائم المستحدثة الناتجة عن هذه التقنيات. وقد أظهر البحث أن المحكمة الجنائية الدولية تواجه تحديات في تحديد المسؤولية الجنائية للأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية، بينما يقدم القانون الخاص آليات تعويضية فعالة للمتضررين. ويعكس التكامل بين القانون الدولي والخاص ضرورة إيجاد إطار قانوني شامل، قادر على ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والمدنية، وضمان العدالة والمساءلة لكل الأطراف. وعليه، يشكل تحديث نظام روما الأساسي ووضع آليات تعاون دولية قوية الخطوة الأهم لضمان قدرة النظام القضائي الدولي على مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي المستقبلية.

المصادر والمراجع

عبدالرحمن يوسف. (2021). *الأنظمة الذكية والمسؤولية الجنائية الدولية*. عمان: دار الفكر القانوني.

فؤاد السيد. (2020). *تطوير النظام الدولي في مواجهة الجرائم الرقمية*. بيروت: مركز الدراسات القانونية.

المتحدة الامم. (2019.). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. . *نيويورك: الأمم المتحدة*،.

حسين النجار. (2019). *التعاقدات القانونية للأنظمة الذكية وآثارها*. عمان: دار القانون الدولي.

سامي الخضري. (المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي). *2021*. بغداد: دار المدى.

علي ناصر. (2021.). المسؤولية القانونية عن الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. *رسالة جامعية*:.

علي الهاشمي. (2019). .*تطور الذكاء الاصطناعي وأثره على القانون الدولي*. دمشق: دار النهضة.

عماد البغدادي. (2021). *التقنيات الحديثة ومسؤولية القضاء الدولي*. بغداد: دار الجيل العربي.

فؤاد حسام. (2121). التحديات القانونية للتحقيق الجنائي الرقمي. *المجلة العربية للقانون والتكنولوجيا*، الصفحات مقال علمي: 33-55.

كريم الحسن. (2020). *التكامل بين المسؤولية الجنائية والمدنية للذكاء الاصطناعي*. دمشق: دار الفكر المعاصر.

كريم اليوسفي. (2020). *الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي: دراسة تحليلية*. القاهرة: مكتبة الحقوق.

محكمة العدل الدولية. (2020). السوابق القضائية المتعلقة بالمسؤولية عن التكنولوجيا الحديثة. *لاهاي*.

محمد عبد الله. (2020). الذكاء الاصطناعي والجرائم الدولية: أفق المسؤولية القانونية. *مقال علمي:"، *مجلة الدراسات القانونية الدولية*، العدد 12*، ، الصفحات 45-68.

محمد الخطيب. (2020). *الذكاء الاصطناعي وتحدياته القانونية*. بغداد: دار الفكر العربي.